



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



دراسة تحليلية للتحفيزات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

An analytical study of tax incentives in Algeria during the period 2000-2021

ط.د. بن سونّة عبد الرحمان^{1*}، د. قديد عبد القادر²، أ.د. تقوروت محمد³

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، القطب الجامعي بالحسانية الشلف، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الاورو متوسطية، الجزائر.

² جامعة حسيبة بن بوعلي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، القطب الجامعي بالحسانية الشلف، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الاورو متوسطية، الجزائر.

³ جامعة حسيبة بن بوعلي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، القطب الجامعي بالحسانية الشلف، مخبر الانظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، الجزائر.

Abstract

Key words:

For tax incentives
Development of tax
incentives
Tax measures

This study aimed to analyze the development of tax incentives in Algeria during the period 2000-2021. We note that in the context of the profound reforms that affected the national economy, tax spending was included in the annexes of the financial laws due to its strategic importance, as its value in 2024 reached 49 thousand billion dinars, an increase of 110,487. % for the year 2023. In our research, we relied on deductive and inductive approaches using the tools of description, analysis and measurement. The results also demonstrated the serious start of adopting a policy of fiscal incentives as a mechanism for economic guidance and achieving specific goals in the field of economic and social policies and according to the principle of externalities to achieve long-term development.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2024-04-02

القبول: 2024-05-30

الكلمات المفتاحية:

الحوافز الجبائية
تطور الحوافز الجبائية
التدابير الجبائية.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل تطور الحوافز الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2021، نلاحظ انه في سياق الإصلاحات العميقة التي مست الاقتصاد الوطني تم ادراج الانفاق الجبائي في ملاحق قوانين المالية نظرا لأهميتها الاستراتيجية حيث بلغت قيمتها سنة 2024، 49 ألف مليار دج بزيادة قدرها 110487% عن سنة 2023، اعتمادنا في بحثنا على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي باستعمال أداتي الوصف، التحليل، و قد أوضحنا النتائج الانطلاق الجاد لاعتماد سياسة الحوافز الجبائية كآلية للتوجيه الاقتصادي وتحقيق الاهداف المحددة في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق مبدأ الخارجية في لإحداث تنمية على المدى البعيد.

1. مقدمة

دراسة زينات أسماء: بعنوان "دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر"، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17 السداسي الثاني 2017، حاولت هذه الدراسة معرفة مختلف التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجزائري وتقييم فعاليتها في تعزيز فرص الاستثمار و مدى توجيه المشاريع الإستثمارية نحو الأنشطة المنتجة الخالقة لمناصب الشغل، وكذا توضيح أهم الاستراتيجيات المستقبلية لعقلنة وترشيد التحفيزات الجبائية، وتوصلت إلى أن الاعتماد على سياسة التحفيزات الجبائية فقط في تشجيع الاستثمار هو أسلوب غير كافٍ من حيث مردودية التكاليف ومن ثم فإن أحسن إستراتيجية لتشجيع الاستثمار على أساس مستمر هي توفير إطار قانوني وتنظيمي مستقر وشفاف وتطبيق نظام ضريبي يتوافق مع الأعراف الدولية. عدم ترشيد سياسة منح التحفيزات واعتماد آليات التفعيل التلقائية يؤدي إلى شرعية الغش الضريبي وإنعاش الاقتصاد الموازي في الجزائر. سياسة التحفيزات الجبائية في الجزائر لم تتمكن إلى حد كبير من تحقيق الأهداف المرجوة حيث أصبحت توفر مناخا ملائما للتحايل والتلاعب.

مقال سلطاني وفاء، جليل زين العابدين بعنوان "أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمارات الوطنية في الجزائر-دراسة قياسية 1995-2017"، وهو منشور في دفاقر MECAS العدد 15 رقم 1، جويلية 2019، هدف إلى معالجة سياسة التحفيز الجبائي وبيان أثرها على الاستثمار الوطني وذلك بالاعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة بين التحفيزات الجبائية والاستثمار على مستوى الوطن.

وخلصت الدراسة إلى أن سياسة التحفيز الجبائي تأثر على الاستثمار على المستوى الوطني في المدى المتوسط وبشكل أكبر على المدى الطويل حيث تشير إحصائية فيشر ($F=3.41$) وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و10% أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

دراسة M. Djelil Zinelaabidine بعنوان L'impact des dépenses fiscales sur l'économie algérienne : Une évaluation a l'aide d'un modèle d'équilibre général calculable اطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2017، هدف هذا البحث إلى دراسة أثر مختلف أنواع النفقات الضريبية على النظام الاقتصادي في الجزائر، وتم معالجة هذه الاشكالية باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي وهذا بتقييم سياسة النفقات الضريبية، وتبيان أن استخدام سياسة الإنفاق الضريبي من قبل حكومات الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية وخاصة بالنسبة للجزائر يمكن بموجبها تعديل سلوك الوكلاء الاقتصاديين والتأثير في المجال الاقتصادي،

خضع النظام الضريبي الجزائري لإصلاحات جذرية بما في ذلك الجانب الهيكلي للنظام الإداري، وكذلك النظام الضريبي من أجل تحقيق الأهداف المحددة في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية باستخدام الضرائب ليس فقط كآلية لتحصيل الإيرادات ولكن أيضاً كوسيلة للتوجيه الاقتصادي، في هذا السياق ومن أجل تشجيع الإنفاق الاستثماري وإعادة إطلاق النمو قدمت الجزائر إعانات ضريبية مباشرة وغير مباشرة للشركات في شكل حوافز جبائية (اعفاءات ضريبية، خصومات، معدلات مخفضة، حسومات، أسهم اضافية، تأجيلات ضريبية أو إجازات)

الإشكالية

لطالما كان شعار "الضريبة تمحو الضريبة" مبدأ للممارسات التي يخضع لها النظام الجبائي للجزائر على غرار عديد البلدان لتشجيع الاستثمار، وهو ما يطرح تساؤلا حول مصير البرامج التنموية عند التخلي عن شطر من الإيرادات التي تعد مصدر أساسي لتغطية تلك البرامج، فما هو الدور الذي يلعبه التحفيز الجبائي في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2022؟ للإجابة على هذا الإشكال سوف نختبر الفرضيات التالية:

- تستهدف الحوافز الجبائية في الجزائر نوع من المشاريع الاستثمارية بحسب الحاجة الاقتصادية للبلاد ما يجعلها مدروسة بصفة مضبوطة ودقيقة.
- التحفيزات الجبائية المطروحة من قبل الدولة تتعلق بمجموعة محددة من مصادر التمويل الضريبي ما يجعلها سهلة وواضحة التطبيق.

أهداف البحث

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو إبراز جدوى هذه السياسة كآلية للتدخل من أجل تكييف الاقتصاد، وتشكيل سياسة مالية حكيمة وشفافة تعمل على إبراز الفرص الاستثمارية والمزايا المتاحة بهدف توجيه الاستثمار والرفع من إنتاجية المؤسسات وزيادة رؤوس الأموال وجلب المستثمرين، وباستخدام البيانات المتاحة للفترة نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

- التعرف على مختلف الأطر النظرية الحوافز الجبائية
- الإشارة إلى المسائل الفنية في تصميم وإدارة الحوافز الجبائية.
- تبين ضرورة استخدام الحوافز الجبائية بفعالية وكفاءة أكبر عن طريق تبني مبادئ توجيهية وممارسات جيدة قائمة على النجاعة والأهداف.

وفي هذا الشأن كانت الدراسات في هذا الموضوع كثيرة ومتنوعة وقد اقتصرنا على عدد منها في معالجة إشكالية دراستنا فنجد من بين تلك الدراسات:

اجتماعية بالنسبة للمكلف الذي يستفيد منه ويؤدي إلى تخفيض عبئه الضريبي مقارنة بما سينتج عن التطبيق الكامل للمعيار (Engone, 2019, p19).

كما يعتبر حافزا أيضا أي مساعدة مالية مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتهجة إلى الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون بشروط محددة قصد توجيههم نحو الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي ترغب الدولة بتشجيعها ودفع عجلة التنمية فيها (سها، 2020، صفحة 30)

من خلال ما سبق من تعاريف، يمكن اعتبار الحوافز الجبائية نفقات جبائية مباشرة تنتج عن الاستثناءات الضريبية أو التخفيضات الضريبية أو الإعفاءات الضريبية المقدمة من خلال نصوص تشريعية، وتشبه نفقات الميزانية أكثر من الضرائب، وهي تهدف إلى تشجيع سلوك معين أي طابعها تحفيزي، كما أن ظاهرة الحوافز الجبائية ليست جديدة في سياق جذب الاستثمار.

2.2 خصائص الحوافز الجبائية

تتميز الحوافز الجبائية بمجموعة من الخصائص وتجلي أهمها فيما يأتي: (رمضاني، 2002، صفحة 41)

1.2.2 إجراء اختياري

يمنح المؤسسات والأعوان الاقتصاديين حرية الاختيار بين الخضوع أو عدم الخضوع للشروط والمقاييس المحددة من قبل الدولة، عدم الاستفادة يترتب عليه الخضوع للنظام الضريبي العادي (مراد، 2003، صفحة 119).

2.2.2 إجراء هادف

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق جملة من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية (قدي، 2005، صفحة 189) منها:

- تنمية وتطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات محددة لأهميتها في مخطط التنمية، فالدولة تضحي بإيرادات جبائية من أجل تحقيق أهداف مسطرة وفق سياسة اقتصادية، وذلك يتطلب تدعيم هذه الحوافز بدراسات وافية وشاملة حول العناصر التالية:

- مدة صلاحية إجراءات التحفيز.

- دراسة تنبؤية للتغيرات المستقبلية.

- تحديد مختلف الشروط التي يجب توفيرها في المستقبل من التحفيز.

3.2.2 إجراء له مقاييسه الخاصة

التحفيز الجبائي إجراء خاص وهو محكم ومدقق وموجه إلى فئة محددة من الأعوان الاقتصاديين في مناطق خاصة ولمدة معينة، ضمن نشاطات موجهة ومفيدة وفق أطر قانونية وتنظيمية هادفة، والتي تمنح للمؤسسات والفئات التي تخضع وتستجيب لهذه المقاييس وحدها دون غيرها الحق في الاستفادة

كما يتعلق البحث بإظهار أن السياسة الضريبية تشكل تماماً مثل الإنفاق العام وسيلة مميزة للعمل العام وأنها تمثل أكثر فأكثر خياراً تختاره الحكومات والدول إما لتقليص عدم المساواة الاجتماعية أو لتحفيز النشاط الاقتصادي.

خلصت الدراسة إلى أنه عندما يتعلق الأمر بتقييم آثار السياسات الضريبية من المثير للاهتمام الحصول على تصنيف كبير لقطاعات الإنتاج، لأن التأثيرات ليست موحدة أبداً وتختلف من قطاع إلى آخر وكذلك النشاط، والتي يمكن اعتبارها غير كافية لالتقاط التغيرات بشكل مناسب بسبب السياسة الاقتصادية.

ونحن في هذه الورقة ومن أجل معالجة الإشكال ارتأينا تقسيم العمل إلى عنصرين رئيسيين، حيث خصصنا الجزء الأول لبحث المفاهيم النظرية للتحفيز الجبائي والنظام الضريبي في الجزائر، وفي العنصر الثاني قمنا بتحليل مؤشرات هامة ذات علاقة بالتحفيز الجبائي في الجزائر بغية كشف تطورها وآفاق سياسة التحفيز والترشيد على أمل الوصول إلى نتائج تخدم إشكالية الموضوع، وقد استخدمنا في بيانات المديرية العامة للضرائب لسنة 2024.

2. مفاهيم نظرية حول التحفيز الجبائي

يعتبر مبدأ الضريبة تمحو الضريبة مرتكزا نظريا لخطط التحفيز الجبائي التي أصبحت تعتمد الكثر من الحكومات في برامجها التنموية، فقد اعتبر الاقتصادي الليبرالي لافر، أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي - أي الوزن الضريبي - يدفع قطاع العائلات وقطاع الأعمال إلى التقليل من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة (Engone, 2019, p19). ما يخلق حالة من العزوف عن ممارسة النشاط تجنبا لدفع المزيد من الضريبة، ومن ثم فإن التحفيز الجبائي بكل أنواعه ما هو إلا أحد أوجه التخلي عن الضرائب لتوجيه جهود الاستثمار والتنمية نحو النشاطات التي تعرف إقبالا شبه معدوم، فهي بذلك تحد من النفقات المتضاعفة في المستقبل وتزيل عراقيل الإستثمار وفق مبدأ الخارجية لنظرية النمو الداخلي.

2.1 مفهوم الحوافز الجبائية

نعتبر حافز جبائي أي ميزة إعفاء أو تأجيل عبء ضريبي، تمنحه الدولة، بدلا من الدعم المدرج في الميزانية، لدافع الضرائب نتيجة لتطبيق شرط قانوني وتنظيمي وتعاقدي أو ممارسة تنتقص من القانون العام. وهو جانب من جوانب السياسة الضريبية للحكومة لتحفيز أو تشجيع نشاط اقتصادي معين عن طريق تقليل مدفوعات الضرائب.

- كما يمكن القول بأنه إنفاق ضريبي يتوافق مع خسارة الإيرادات الضريبية الناتجة عن تنفيذ أحكام خاصة غير مقيدة بـ "المعيار المرجعي" فيتم تنفيذه على وجه الخصوص بهدف تشجيع سلوك اقتصادي معين أو منح إعانة لمجموعة

من الامتيازات والتسهيلات الجبائية.

متعلق بالاستيراد ومنها ما هو متعلق بالتصدير

4.2.2 إحداه سلوك أو تصرف معين

4.3.2 حوافز متعلقة بالشركات

يتمثل هذا النوع من الحوافز في تخفيض معدل الضريبة المفروضة على الشركات التي تمارس أنواعا معينة من الأنشطة أو تعمل في مناطق محددة (OECD، 2013).

4.2 أنواع الحوافز الجبائية

يمكن تقسيم الحوافز الجبائية إلى ثلاث مجموعات

1.4.2 الحوافز ذات الطابع المالي

أولا: الإعفاءات الجبائية: هي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضرائب المستحق عليها مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة" (قدي، السياسية الجبائية وتأهيل المؤسسة، 2001، صفحة 3). و تكون إما بالإعفاء الدائم أو المؤقت.

ثانيا: التخفيضات الضريبية: هو إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة، أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، مقابل التزامهم ببعض الشروط والمقاييس المحددة ضمن قانون الاستثمار أو من خلال النظام الضريبي المتضمن في قوانين المالية السنوية (قدي، السياسية الجبائية وتأهيل المؤسسة، 2001، صفحة 3) ونميز في هذا الشأن بين:

- التخفيضات في معدلات الضريبة وهو ما يصطلح عليه أحيانا بالمعدلات التمييزية "ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية، أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع، أو مع مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية (محمد، 2009، صفحة 318)، ولعل أهم مجال نجح فيه هذا النوع مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة.

- التخفيض في الوعاء الضريبي: هو استبعاد قيمة معينة من المادة الخاضعة للضريبة عند حساب هذه الأخيرة، كما هو معمول به في بعض التشريعات كالضريبة على الدخل الإجمالي (العل، صفحة 70)

ثالثا: نظام التثبيت الضريبي: تلجأ بعض الدول إلى استعمال نظام للتثبيت الضريبي الذي يعتبر حافزا قويا لتدفق الاستثمارات، وبصفة خاصة الأجنبية نحو نشاطات تقع في قمت سلم أولويات التنمية بها، وهي عبارة عن قطاعات لا تقبل الاستثمار فيها إلا إذا تحقق الاستقرار في الجانب الاقتصادي والضريبي (لعزير، الوسائل القانونية لتفعيل الاستثمار في الجزائر، 2015، صفحة 142)

رابعا: الإجراءات الضريبية التقنية: المعالجة الضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، يترتب عنها آثار ضريبة تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي (بريش، 1999، صفحة 73)

في إطار سعي الدولة نحو تحقيق التنمية فإنها تعمل على توجيه المستثمرين نحو قطاعات وأنشطة تخدم مخططات التنمية المبرمجة لجذب الاستثمارات الأجنبية (قدي، 2005، صفحة 189)، فتوجه الدولة نحو زيادة معدلات ونسب الجبائية أو خفضها، يلعب دور الموجه بالنسبة لتصرفات المتعاملين الاقتصاديين فتوجههم نحو مجال معين يتناسب طرذا مع معدلات الضريبة فيه.

5.2.2 وجود الثنائية (فائدة -مقابل)

يستفيد الأعوان الاقتصاديين من الحوافز ولكن بالمقابل عليهم التوجه نحو المشاريع الاقتصادية التي تتماشى و الأهداف الاقتصادية المسطرة في إطار السياسة التنموية المنتهجة من طرف الدولة وهذا في سبيل الحصول على نتائج على المدى القريب والبعيد.

3.2 أشكال الحوافز الجبائية

تتخذ الحوافز الضريبية عدة أشكال، وتتمثل أهمها فيما يلي:

1.3.2 الحوافز الخاصة بالاستثمار

يعتبر الاستثمار العمود الفقري لتحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، لذلك تعمل الدول على تشجيعه وترقيته عن طريق منح تحفيزات جبائية مغرية تعمل على استقطاب و جلب رؤوس أموال أجنبية (لعزير، 2015، صفحة 128)، وهذا وفق معايير دولية قوية في ظل عجز المصادر الأخرى المتاحة في تمويل المشاريع الاستثمارية، وتتجسد هذه التحفيزات في كل من قوانين الاستثمار والاتفاقات الثنائية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004)

2.3.2 الحوافز المتعلقة بالعمالة والتشغيل

يقصد به توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي حاجات أكبر قدر من طلبات التشغيل، من خلال خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي أو خصوم من الإيرادات الخاضعة للضريبة على أساس عدد المستخدمين أو أي نفقات أخرى متعلقة بالعمالة. (عبدالقادر، 2020، صفحة 525)

3.3.2 الحوافز الخاصة بالجمركة

بههدف تشجيع الاستثمار يتم منح إعفاء كلي أو جزئي للرسوم أو الضرائب الجمركية المستحقة على واردات المشروع الاستثماري وصادراته والرائب على أرباح مشروعات المناطق الحرة (لعزير، 2015، صفحة 142)، لذا تسعى الدول إلى جلب العملة الصعبة وإنشاء مناصب عمل ونقل التكنولوجيا إلى هذه المناطق، حيث يتم في إطارها إعفاء جميع العمليات الموجهة للتصدير من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، ومنها ما هو

الاستثمارات الأجنبية.

أولاً: الإعانات الممنوحة من قبل الدولة: قد تلجأ الدولة إلى منح أو تقديم مساعدات وتسهيلات للمستثمرين بغرض إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، إذا ما تعلق الإنجاز بالمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، بحيث يتم التكفل بأشغال التهيئة بصفة كلية أو جزئية (المادة 21 من المرسوم التشريعي رقم 12.93 المتعلق بترقية الاستثمار، 1993)، كالربط بشبكات الكهرباء، الغاز، الماء، والطرق... وغيرها.

ثانياً: نظام التعويض: هو تعويض للمستثمرين نتيجة أخطاء غير تجارية كالتأميم، نزع الملكية، التعدي أو الاستيلاء غير المبرر وغيرها (شنتوفي، 2017، صفحة 267)، فنظام التعويض هو حق مشروع ومكفول قانوناً من حيث المبدأ، لوجود عدة مبررات وأسناد مرجعية تجعله من التصرفات المشروعة، غير أن الإشكال المطروح يكمن في كيفية تقييم وتقدير قيمة التعويض (نواره، 2013، صفحة 82).

ثالثاً: حرية انتقال رؤوس الأموال: يتطلب إنشاء استثمارات أجنبية وجود رؤوس أموال على المستوى الدولي، من خلال تحويل المستثمر لأمواله النقدية إلى الدولة المضيفة، ويشمل نطاق هذا المبدأ بصفة عامة رأس مال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، وكذا المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل (علي، 2006، صفحة 48).

3.4.2. الحوافز ذات الطابع التمويلي: هو منح المستثمر الأجنبي تسهيلات إئتمانية مدعمة من قبل الدول المضيفة للاستثمار، مع تزويده بقروض مالية للمساهمة في تمويل مشاريعه الاستثمارية وذلك وفق شروط تيسيره والتمويل هنا قد يكون بتوفير الأموال مباشرة للمشروع في شكل منح استثمارية، أو إعانات حكومية، أو قروض بنكية بفوائد منخفضة أو بدون فوائد (محمد ر، 1998، صفحة 58).

5. 2. مزايا وعيوب الحوافز الجبائية

1.5.2. المزايا: تعد مزايا الحوافز الجبائية كثيرة ومتنوعة نذكر منها (SWIFT, 2004):

- ميزة تعزيز عملية صنع القرار في القطاع الخاص وليس الحكومة.

- تقلل من الحاجة إلى إشراف الدولة على النفقات المباشرة الماعلة، - تخلق الحاجة إلى الإشراف والتحكم في الاستخدام الصحيح للمزايا الضريبية النهائية أيضاً باعتبارها المجال المحتمل للاحتيال الضريبي

- سهولة الحصول أكثر من الإعانات المباشرة لأنها تعمل بطريقة تلقائية نسبياً، في حين تتطلب برامج الدعم نظام تحصيل واختيار المستفيدين.

2.5.2. العيوب: تعتبر الحوافز الجبائية إجراء محتوم رغم ما يرافق إصدارها من تبعات غير مرغوبة وذلك لكونها:

ومن بينها نظام الإهلاك المتمثل في التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات والتي تتدهور قيمتها مع الزمن، بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية كما أنه طريقة لتوزيع تكاليف الاستثمار القابل للإهلاك على دورات مدة حياته (بوتين، 2003، صفحة 225).

خامساً: نقل وتحويل الخسائر: يتضمن التشريع الضريبي نصوصاً تسمح للمؤسسة بالخصم الكامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة التي تحققها في السنوات اللاحقة أو السابقة باعتبار أن هذه الخسارة تدخل ضمن تكاليف المؤسسة عن سنوات سابقة أو لاحقة (عثمان، 2003، صفحة 116)، يأخذ الأشكال التالية:

- الترحيل إلى الخلف: يتم خصم الخسارة المحققة في سنة معينة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة المحققة في السنوات السابقة، حتى تغطية الخسارة مع الحق في استرجاع قيمة الضريبة المدفوعة في السنوات السابقة بمقدار الخسارة.

- الترحيل للأمام: وحسب هذا الشكل فإنه يتم خصم الخسارة المحققة في سنة معينة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة المحققة في السنوات اللاحقة حتى تغطية الخسارة.

- الجمع بين الشكلين السابقين: تجدر الإشارة أن المشرع الضريبي الجزائري قد حدد مدة الترحيل بخمس (05) سنوات (المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023)

سادساً: إعادة استثمار الأرباح: ان النظام الضريبي الجزائري يسمح للمؤسسة الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات بتطبيق معدل مخفض على الأرباح المعاد استثمارها يقدر بـ: 15% بدلا من المعدل العادي المقدر بـ 30%، كما يمنح للمؤسسة الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي تخفيضا يقدر بـ 30% من الدخل الخاضع للضريبة. ويمنح هذا التخفيض للمؤسسة بشرط التزامها بإعادة استثمار الأرباح في السنة تحقيقها أو التي تليها.

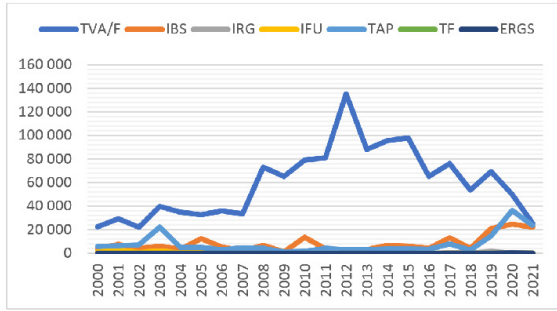
سابعاً: إعادة استثمار فائض القيمة: هو كل إيراد أو زيادة ناتجة عن تنازل المؤسسة على عنصر من عناصر أصولها الثابتة بسعر يزيد عن القيمة المحاسبية الصافية. ومنها:

- قصيرة المدى: في مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، وتستفيد المؤسسة بتخفيض قدره 30% من قيمة فائض القيمة، أي يدرج ضمن الربح أو الدخل الخاضع للضريبة بنسبة 70%.

- فائض القيمة طويل المدى: تزيد مدته عن ثلاث سنوات، وتستفيد المؤسسة من تخفيض قدره 65% من قيمة فائض القيمة، أي يدرج ضمن الربح أو الدخل الخاضع للضريبة بنسبة 35%.

2.4.2. الحوافز ذات الطابع النقدي

قد تلعب دور المحفز للعملية الاستثمارية، كما قد تعرقلها وتتنحصر في الإعانات والمساعدات الممنوحة من قبل الدولة، ونظام التعويض، وكذا حرية انتقال رؤوس الأموال في حالة

الشكل 1: يبين هيكل الحوافز الجبائية في النظام الجبائي الجزائري

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2023، الملحق رقم (01)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان هيكل الحوافز الجبائية في الجزائر يستهدف كل من الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على ارباح الشركات، الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة الجزائية الوحيدة، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، وحقوق الطابع.

اذ تشكل قيمة الحوافز الممنوحة في جانب الرسم على القيمة المضافة 78.70 % من قيمة الاجمالية للحوافز الممنوحة خلال فترة الدراسة بينما تشكل الضريبة على ارباح الشركات ما نسبته 10.53 % من القيمة الاجمالية للحوافز، 0.14 % للضريبة على الدخل، 0.41 % للضريبة الجزائية الوحيدة، 10.20 % فيما يخص الضريبة على النشاط المهني، 0.01 % للرسم العقاري، 0.01 % للرسم على الطابع، ونلاحظ ان النسب للعنصرين الاخيرين منخفضة جدا وهذا راجع الى معدلاتها الضريبية الصغيرة في الاساس كما ان تحصيلها يقع على عاتق امناء خزائن البلديات، اضافة الى ان قوائم اوعيتها الضريبية غير محينة وتحصيلها لا يخضع للمتابعة وبالتالي لافائدة من منح اعفاءات فيها وانعدام اثرها التحفيزي.

4. تحليل تطور الحوافز في الجزائر للفترة 2000 2021

حضيت الحوافز الجبائية في الجزائر خلال فترة الدراسة بتطور مستمر بهدف الرفع من انتاجية المؤسسات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاقتصاد الوطني، فمن خلال اقرار قوانين استثمار جديدة توفر مجموعة من الحوافز الجبائية للمؤسسات، يشمل ذلك توفير إعفاءات ضريبية للمؤسسات الجديدة لمدة تصل إلى 5 سنوات، وتخفيض الضرائب على الأرباح المحققة بنسبة 10% بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي، بالإضافة إلى ذلك، فإن الجزائر توفر أيضاً حوافز أخرى مثل إعفاء من ضريبة القيمة المضافة (TVA) على الآلات والمعدات المستوردة والاستثمارات الجديدة، وتخفيضات في الرسوم الجمركية والضرائب على الاستيرادات، وهذا في سبيل دعم قطاعات محددة، كما تقدم الحكومة الجزائرية أيضاً حوافز خاصة مثل تخفيضات الضرائب على الصناعات التحويلية وقطاع السياحة والطاقة المتجددة.

- تنازلية بطبيعتها: من المنطقي أن تفضل الحوافز الجبائية أولئك الذين دفعوا الضرائب، و بموجب ان الضريبة تصاعدية فإنه لا يتم تضمين أفقر الناس، وبالتالي تساهم في تحسين تصاعدية النظام الضريبي.

- غير مضمونة المكاسب: توفر الحوافز الجبائية للناس الفرصة لممارسة ما كانوا سيفعلونه على أي حال، وهنا يصبح التحفيز في النهاية مكسباً غير متوقع للمستفيد، أي من أجل تشجيع فرد واحد، التكلفة يتقاسمها الجميع.

- صعوبة الإدارة والمراقبة: يصعب السيطرة على نظام به العديد من الاستثناءات، ويخلص سليم رود الأسباب الأربعة الرئيسية لذلك فيما يلي (Slemrod, 1989):

- عدم اليقين بشأن التفسير الصحيح للوائح القانونية الناجمة عن الحوافز المذكورة؛

- تقويض قدرة إدارة الضرائب على المراقبة، لأن التدقيق يتطلب المزيد من الوقت نظرا لتعقيد قواعده؛

- الصعوبة الأكبر المفروضة على دافعي الضرائب للامتثال للضريبة الالتزامات مما يؤدي إلى عدم الالتزام ببعضها، إما عن طريق الجهل أو من أجل التعويض عن التكاليف الإضافية التي يفرضها النظام؛

- فرص أكبر للتلاعب بالنظام الضريبي، في ظل اتساع المجال أمام ذلك التهرب والتجنب الذي يفتح مع زيادة تعقيد اللوائح الضريبية.

3.5.2. عيوب أخرى

- الحوافز الجبائية تشوه عملية صنع القرار في السوق؛

- تتطلب الحوافز الضريبية معدلات ضريبية أعلى (Luiz, Vilela, April 2010, p. 4).

- التحقق من أن الحافز قد تم تطبيقه بشكل صحيح

- التأكد من أن النشاط أو الشركة فعلاً مؤهل للحصول على الحافز.

- ضمان أن المبالغ المؤهلة للحصول على الحافز تم الإبلاغ عنها بشكل صحيح (Victor, 1998).

- استخدام العقلاني للحوافز الجبائية (OECD, 2021, p. 165).

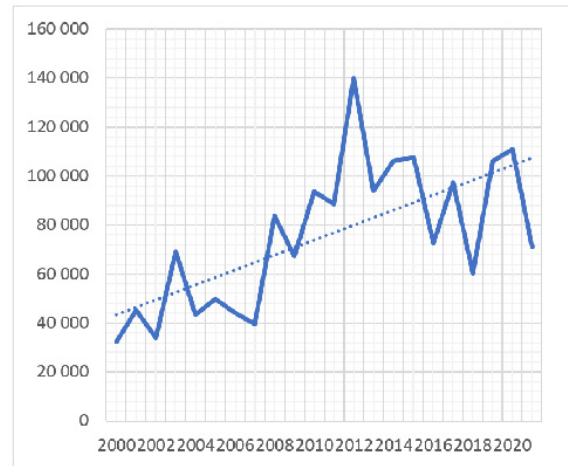
3. هيكل الحوافز الجبائية في النظام الجبائي الجزائري

توجد عدة أسباب لثبات هيكل الحوافز الجبائية في الجزائر، فنميز فيها التحديات الاقتصادية، التطورات السياسية، الضغوط الاجتماعية، الدراسات والبحوث الاقتصادية، التزام بالاتفاقيات الدولية والتوجهات السياسية والاقتصادية، فكل هذه الأسباب تجعل من هيكل الجبائية والحوافز غير مستقران وهو ما يتضح من الشكل 1 التالي:

1.4. تحليل تطور قيمة الحوافز الجبائية

تهدف الحوافز الجبائية في الجزائر إلى تحسين بيئة الاستثمار في البلاد وتشجيع الشركات على توسيع نشاطها وزيادة إنتاجيتها، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة، و فيما يلي تطور قيمة هذه الحوافز خلال الفترة 2000-2021.

الشكل 2 تطور الحوافز الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 (10⁶ دج)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2023، الملحق رقم (01)

نلاحظ من خلال الشكل المنحى التصاعدي للحوافز الجبائية الممنوحة خلال فترة الدراسة و هذا لعدة اسباب من أبرزها:

- الزيادة في أشكال النفقات العامة: تزداد الحوافز الجبائية في الجزائر نتيجة زيادة أصناف النفقات العامة واحتياجات الدولة في تمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية، على اعتبار ان الحوافز هي نفقات ضريبية تنتج بتخلي الدولة عن جزء من إيراداتها.

- العجز المالي: يعاني الاقتصاد الجزائري من عجز مالي كبير، مما يتطلب زيادة الحوافز الجبائية لتمويل النفقات وتحقيق التنمية.

- الإصلاحات الاقتصادية: قد تقوم الحكومة بتنفيذ إصلاحات اقتصادية تتضمن زيادة الضرائب والرسوم لتحقيق التوازن المالي وتحفيز الاستثمار وهذه الحوافز لتخفيف أعباء هذه الاجراءات.

- التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع تكلفة المعيشة والأسعار، مما يجبر الحكومة على زيادة الحوافز الجبائية لتعويض المواطنين عن هذا الارتفاع.

- الضغوط الاجتماعية: تعرض الحكومة لضغوط اجتماعية

لزيادة الحوافز الجبائية لرفع مستوى المعيشة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

- ارتفاع أسعار النفط والغاز: تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للإيرادات، وبما أنها قد ارتفعت خلال السنوات الأخيرة، فإنه يمكن أن يكون زيادة قيمة الحوافز الجبائية جزءاً من استفادة الحكومة من هذا الارتفاع.

- زيادة التحصيل الضريبي: اتخذت الدولة إجراءات لزيادة التحصيل الضريبي وتقليل التهرب الضريبي في الفترة المستهدفة، وقد تكون زيادة قيمة الحوافز الجبائية جزءاً من هذه الجهود لجعل النظام الضريبي أكثر جاذبية وتشجيع المزيد من الأشخاص والشركات على الامتثال للضرائب.

- الحاجة إلى تمويل النفقات العامة: قد تكون الحكومة الجزائرية في حاجة إلى تمويل النفقات العامة الضخمة، مثل تمويل البنية التحتية والخدمات العامة الأخرى. يمكن استخدام زيادة قيمة الحوافز الجبائية لتوفير إيرادات إضافية لتغطية هذه النفقات.

الضغوط الاجتماعية والسياسية: يمكن أن يكون زيادة قيمة الحوافز الجبائية جزءاً من استراتيجية أوسع لتلبية الضغوط الاجتماعية وسياسية لتحسين مستوى المعيشة وتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية للمواطنين وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري.

2.4. تطور حوافز الضريبة على القيمة المضافة TVA

تطورت قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على القيمة المضافة على مراحل متعددة. في البداية، كانت الحوافز الجبائية ضئيلة ومحدودة، ولم تكن تلعب دوراً كبيراً في تحفيز الأفراد والمؤسسات على الامتثال للضريبة على القيمة المضافة.

مع مرور الوقت و تطور المجتمع والاقتصاد، أصبحت هذه الحوافز الجبائية أكثر أهمية، وبدأت الدولة في تقديم مزيد من الحوافز للمؤسسات والأفراد لتعزيز التمثيل الضريبي والامتثال للضريبة على القيمة المضافة، وتشمل هذه الحوافز تخفيضات في الأسعار، وإعفاءات ضريبية، منح ضريبية، تسهيلات بالأعباء الجبائية، تحسين الخدمات الضريبية، الإجراءات وتوفير التسهيلات المالية للمؤسسات لتطوير البنية التحتية.

تعزيز الحوافز الجبائية هذا الامتثال الضريبي وتشجع المؤسسات والأفراد على دفع الضريبة على القيمة المضافة بشكل صحيح وفقاً للقوانين الضريبية المعمول بها. كما تساهم هذه الحوافز في زيادة الإيرادات الضريبية وتعزيز النمو الاقتصادي، وفي

3.4. تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على أرباح الشركات IBS

توجد عدة أسباب لارتفاع قيمة الحوافز الجبائية الممنوحة في جانب الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر. ومن بين هذه الأسباب:

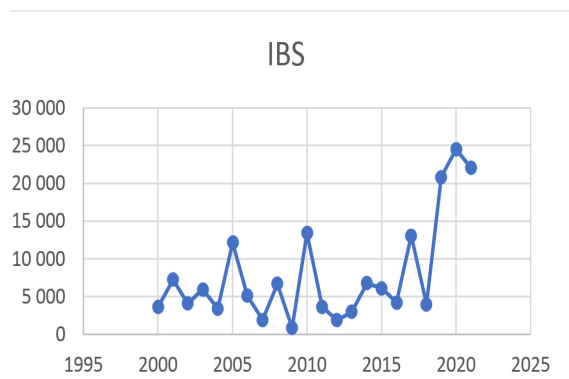
- تشجيع الاستثمار بمنح حوافز جبائية للمؤسسات بهدف جذب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في البلاد، وتشمل هذه الحوافز تخفيضات في الضرائب المفروضة على أرباح الشركات أو تخفيضات في الضرائب المفروضة على الاستثمارات الجديدة.

- تعزيز القطاع الصناعي إذ تعتبر الشركات الصناعية من أهم القطاعات التي تحظى بتلك الحوافز الجبائية، حيث تهدف الحكومة إلى تعزيز هذا القطاع وتطوير الصناعات المحلية من خلال تقليل الضرائب المفروضة عليها.

- الرغبة في تنمية المناطق النائية بمنح حوافز جبائية للمؤسسات التي يتم تأسيسها في المناطق النائية أو العشوائية بغرض تنمية تلك المناطق وجذب الاستثمار إليها.

- تعزيز البحث والتطوير بمنح حوافز جبائية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير. في الشكل الموالي تطور لهذا النوع من الحوافز:

الشكل 4 تطور حوافز الضريبة على أرباح الشركات للجزائر (10⁶ دج)



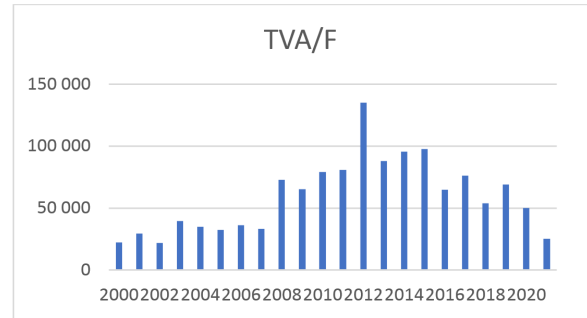
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2023، الملحق رقم (01)

يعتمد الارتفاع والانخفاض في قيمة الحوافز الجبائية الممنوحة في جانب الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر على عدة عوامل ومتغيرات، بما في ذلك السياسات الحكومية والتشريعات الضريبية والاقتصادية والاجتماعية منها:

- السياسات الحكومية: يتوقف تحديد قيمة الحوافز الجبائية على سياسات الحكومة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل الموالي نقدم تطور تاريخي لهذا النوع من الحوافز خلال الفترة 2000 إلى 2021

الشكل 3 تطور حوافز الضريبة على القيمة المضافة للجزائر (10⁶ دج)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2023، الملحق رقم (01)

مع تطور الأحداث و التغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية، قد تتأثر قيمة الحوافز الجبائية وتتغير مستوياتها في السنوات اللاحقة. يمكن أن يتسبب انخفاض قيمة الحوافز الجبائية في السنوات الأخيرة في تغييرات في السياسات الحكومية، أو تراجع الإنتاج أو التوسع لعوامل اقتصادية أخرى قد تؤثر على القيمة المضافة، هناك عدة أسباب أدت إلى ارتفاع قيمة الحوافز الجبائية في جانب القيمة المضافة حتى عام 2013، ثم الانخفاض إلى أدنى مستوياتها في السنوات الأخيرة، من بين هذه الأسباب:

- تغييرات تشريعية: يتم تغيير التشريعات الضريبية وسياسات الحوافز الجبائية لتشجيع استثمارات جديدة أو تعزيز الإنتاج في قطاعات معينة، قد يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الحوافز الجبائية.

- مكونات النمو الاقتصادي: قد يؤدي ارتفاع النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع الطلب على السلع والخدمات، مما يجعل الحكومة تتخذ إجراءات لتشجيع المزيد من الاستثمار والإنتاج، إذا تقدمت الحوافز الجبائية كوسيلة لتحقيق ذلك.

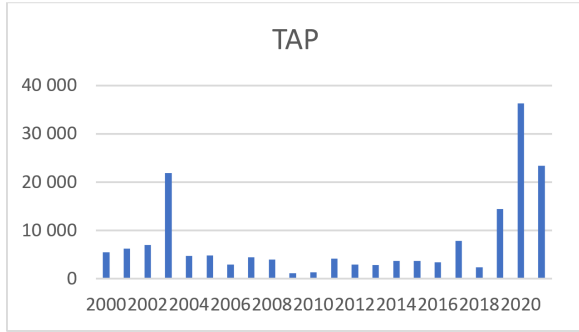
- الحاجة إلى تعزيز التنافسية: في بعض الأحيان، تواجه الدولة تحديات تنافسية في قطاعات معينة. يمكن للحكومة الاستجابة لهذه التحديات من خلال تقديم حوافز جبائية لتشجيع الشركات على التحسين وتطوير تقنياتها وزيادة تنافسيتها.

- الاقتصاد غير الرسمي: قد يكون هناك جزء كبير من الاقتصاد الذي يدير بدون تسجيل رسمي

- ارتفاع الضرائب: قد يؤدي ارتفاع أسعار السلع والخدمات المشمولة بالضريبة على القيمة المضافة نظرا الى حاجة الدولة الى موارد لتمويل الميزانية التي تسعى الدولة الى تمويلها بموارد عادية بالإضافة الى توجيهها نحو اقتصاد قائم على مصادر خارجة عن قطاع المحروقات.

أو تأجيرها. في الشكل الموالي تطور لهذا النوع من الحوافز:

الشكل 5 تطور قيمة حوافز الضريبة على النشاط المهني بالجزائر (10⁶ دج)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2023، الملحق رقم (01)

هناك عدة أسباب لارتفاع قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على النشاط المهني في الجزائر، ومن بينها:

- ان ارتفاع قيمة الحوافز الجبائية هو بسبب زيادة نسبة الضرائب التي يجب دفعها من قبل أصحاب الأعمال، وقد تكون بسبب ضرائب إضافية على بعض الأنشطة المهنية مثل الضرائب على التراخيص والتصاريح والإعلانات والأراضي، هذه الضرائب تزيد من قيمة الحوافز الجبائية التي يجب دفعها.

- تشديد التعامل مع التهرب الضريبي فقد يتم الرفع من الحوافز الجبائية للحد من التهرب الضريبي والتعامل الغير قانوني في الأنشطة المهنية.

- زيادة الاحتياجات المالية للحكومة ففي بعض الأحيان يرتفع قيمة الحوافز الجبائية بسبب زيادة الاحتياجات المالية للحكومة، التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الضرائب والرسوم التي يجب دفعها من قبل أصحاب الأعمال.

- ارتفاع تكاليف المعيشة فيتم منح حوافز جبائية في جانب الضريبة على النشاط المهني بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة الضغط على النظام الضريبي لتلبية احتياجات المجتمع.

- تغير السياسات الضريبية للحكومة فقد تزيد من قيمة الحوافز الجبائية كجزء من استراتيجيتها الاقتصادية والمالية.

5.4 تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على الرسم العقاري TF

تعتبر ضريبة الرسم العقاري في الجزائر من الضرائب المفروضة على العقارات والممتلكات العقارية، وتتمثل في فرض رسم على قيمة العقار أو الأرض عند التنازل عنها أو عند تحويل ملكيتها. تخضع هذه الضريبة لإجراءات تنفيذية من خلال التصريح العقاري والميزانية العمومية. ويتم حسابها

قد تزيد الحكومة الحوافز الجبائية لتشجيع الاستثمار وزيادة الانتاجية او النمو الاقتصادي، أو قد تقللها لزيادة الإيرادات الضريبية.

- التشريعات الضريبية: يتم تحديد سقف الحوافز الجبائية الممنوحة من خلال نصوص القوانين الضريبية المعمول بها في الجزائر. يمكن أن تكون هناك تعديلات في القوانين الضريبية التي تؤثر في قيمة هذه الحوافز، وهذا من خلال المعدلات المتباينة خلال فترة الدراسة والتي اشارنا اليه في الدراسة النظرية.

- الظروف الاقتصادية: يتأثر قيمة الحوافز الجبائية بالظروف الاقتصادية في الجزائر، مثل مستوى النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة.

- قطاع الشركات وحجم الاستثمار: يمكن أن يؤثر قطاع الشركات وحجم الاستثمار على قيمة الحوافز الجبائية قد تتم منح حوافز أعلى لتشجيع على الاستثمار في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية أو للشركات الصغيرة والمتوسطة.

بشكل عام، تهدف الحوافز الجبائية إلى تشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، ويجري تحديد قيمتها وتعديلها بناءً على الأهداف والمتطلبات الحالية للحكومة والاقتصاد.

4.4. تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على النشاط المهني TAP

تشمل الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على النشاط المهني عدة أمور، منها:

- خفض معدل الضرائب بحيث يمكن خفض معدل الضرائب المفروضة على دخل الأفراد أو الشركات التي تقوم بممارسة نشاط مهني معين.

- تمديد مهلة دفع الضرائب بتقديم فترة إضافية لدفع الضرائب المستحقة على ارباح النشاط المهني، مما يسمح بتقديم الحوافز المالية لتطوير الأعمال التجارية.

- منح إعفاءات ضريبية لبعض الصناعات أو الشركات التي تساهم في تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية معينة، مما يشجع على استثمار رأس المال.

- الاستثمار في البحث والتطوير بتقديم حوافز جبائية للمؤسسات أو الأفراد الذين يستثمرون في البحث والتطوير ضمن النشاط المهني، بهدف تشجيع الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات.

- توفير الاستثمارات العقارية للأفراد أو المؤسسات التي تستثمر في العقارات المرتبطة بالنشاط المهني، مثل شراء المباني

مسؤولية اجتماعية خاصة اتجاه المواطنين و الدولة وأصحاب المصلحة الآخرين، يجب عليهم الالتزام ليس فقط بنص التشريع الضريبي ولكن أيضاً بروحه، يمكن لإدارة الضرائب تطوير مدونة لقواعد السلوك تحظر فيها قبول أو طلب الإغراءات التي لا تلبى معايير الشفافية.

- يجب على صانعي السياسات حساب تكلفة الميزانية الصافية للحافز وكيفية دفعها.

- تعتمد الآثار الاقتصادية للحافز جزئياً على خصائص المؤسسات التي تتلقاها، حسب طبيعة المستفيدين: المصدرين، الشركات عالية التأثير، الشركات محلية.

- يمكن أن تختلف التأثيرات اعتماداً على الوقت الذي تتلقى فيه المؤسسات الحوافز وما إذا كان البرنامج يساعد في التغلب على العوائق العملية أمام النمو.

- تحتاج التقييمات الشاملة للحوافز إلى النظر في كيفية اختلاف التأثيرات باختلاف حالة الاقتصاد.

- عندما يحفز الحافز نشاطاً تجارياً جديداً، يمكن أن يكون له آثار في الميزانية تتجاوز التكلفة الأولية للبرنامج، كما ينتج عن زيادة النشاط الاقتصادي إيرادات ضريبية إضافية، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي سينمو أيضاً حيث تجتذب فرص العمل الجديدة عدداً إضافياً من السكان، مما يعزز الطلب على الخدمات الحكومية مثل النقل والسلامة العامة.

- تعتمد تكلفة الميزانية الصافية: على (التكلفة الأولية للحافز + احتياجات الإنفاق المتزايدة، (زيادة الإيرادات / القوة النسبية لهذه التأثيرات الثلاثة)، ويجب أن يأخذ التحليل الشامل في الاعتبار هذه التأثيرات المتناقضة على الميزانية.

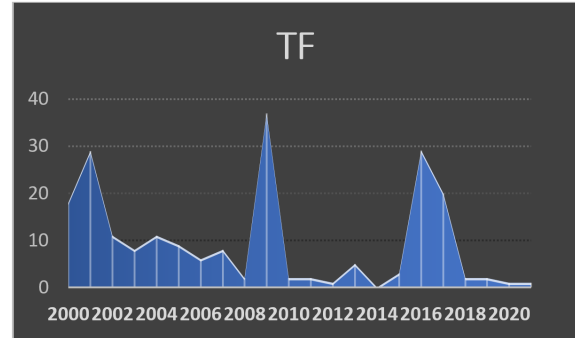
- يعد برنامج الحوافز الذي يتم تحميله مسبقاً أكثر قيمة للمستفيدين، وله تأثير أكبر على قراراتهم للاستثمار، وهو أكثر فعالية من حيث التكلفة مما لو تم توزيع الحافز على مدى سنوات عديدة.

- قد يكون للحوافز فوائد أكبر عندما يعاني الاقتصاد المحلي، عندما تكون البطالة مرتفعة هناك احتمال متزايد للعمال الوظيفيين الجديدة من مجموعة كبيرة من العمال المحليين العاطلين عن العمل بدلاً من انتقال العمال بين المجتمعات مما يعزز أرباح العمال المحليين ويزيد من عائدات الضرائب، إلا أنه عندما تكون البطالة منخفضة، يتوفر عدد أقل من العمال المحليين، وسيتم شغل المزيد من الوظائف الجديدة من قبل الأشخاص الذين ينتقلون من خارج المنطقة. وستؤدي هذه الزيادة السكانية إلى زيادة الإنفاق الحكومي بسبب زيادة الطلب على خدمات الحكومة المحلية.

- يفترض أن يتم دفع التكلفة الإجمالية الصافية للموازنة عن طريق زيادة معدلات الضرائب أو تقليل الإنفاق على الأولويات الأخرى، وكلاهما له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية

بناءً على نسبة مئوية محددة من قيمة العقار أو الأرض. يجب على الأفراد والمؤسسات الالتزام بدفع هذه الضريبة وتقديم التصاريح الضريبية المطلوبة

الشكل 6 تطور ضريبة الرسم العقاري للفترة 2000-2021 (10⁶ دج)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2023، الملحق رقم (01)

نلاحظ من خلال الشكل ان قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على الرسم العقاري في الاقتصاد الجزائري تتغير بمرور الوقت، في السابق كانت الدولة الجزائرية تقدم إعفاءات ضريبية وتخفيضات على رسوم التسجيل العقاري لتشجيع الاستثمار في قطاع العقارات، وكانت هذه الحوافز تستهدف بشكل خاص الاستثمارات الكبيرة والمشاريع العقارية الضخمة، إلا أنه السنوات الأخيرة، طرأت بعض التغييرات في نظام الضرائب العقارية، بتعديل بعض القوانين والتشريعات الضريبية لزيادة عائدات الدولة وتنظيم السوق العقارية، ومن بين هذه التغييرات كان زيادة الضرائب والرسوم على العقارات بشكل عام، وتم تطبيق نظام جديد لتقييم العقارات بناءً على القيمة السوقية للعقارات، مما يؤدي إلى زيادة الرسوم التي يتعين دفعها عند تسجيل العقار، إلا أنه لا يزال هناك بعض الحوافز المتاحة في القطاع العقاري في الجزائر، قد تشمل تخفيضات ضريبية للمشاريع العقارية ذات التأثير الاجتماعي والاقتصادي، مثل الإسكان الاجتماعي.

5. مناقشة النتائج

من خلال الدراسة النظرية والتحليلية تم استخلاص النتائج الآتية:

- ما يظهر من خلال تتبع تطور هيكل وأنواع الحوافز الجبائية في الجزائر أنها تستند إلى قرارات سياسية مبنية على تحليل تنقصه الدقة لضمان فعاليتها وكفاءتها، فالعمل على إضفاء الشفافية و بذل الجهد في ضبط المعلومات وتقييمها بشكل منهجي، يجعل من المهم أن تمتلك الإدارة المهارات والأدوات والبيانات اللازمة لإجراء التقييمات التي تساعد في عملية صنع القرار، كما أن نشر مراجعة سنوية للحوافز الجبائية كجزء من عملية الميزانية خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

- يقع على عاتق المؤسسات المستفيدة من الحوافز الضريبية

تحظى باهتمام القطاع الخاص الذي يسعى إلى الربح المادي بالدرجة الأولى. كما يصعب توجيه الاستثمار الخاص نحو هذا النوع من المشاريع التنموية لا سيما في المناطق النائية أو القطاعات غير الربحية وغيرها، ففي هذه الحالات يقتضي أن تتنازل السلطات العمومية عن عوائد ضريبية مرفقة أحيانا بتسهيلات إجرائية تمييزية، تغري المستثمرين العموميين والخواص على حد سواء، لدفعهم إلى أخذ تلك المشاريع والاستفادة من هذه المعاملة التمييزية، وبذلك نكون قد حققنا منفعة اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت، حيث يتجلى ذلك في خلق قيمة مضافة بالإضافة إلى فتح مناصب عمل للأيدي العاملة المحلية وفتح المجال نحو تيسير النشاط الاقتصادي أمام الأفراد والجماعات.

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى إثبات، وجود آثار دورية وهيكلية للحوافز الجبائية على المؤسسات الاقتصادية، وتقييم تأثير أنواع مختلفة من الحوافز الجبائية على النظام الاقتصادي الجزائري، فاعليتها يجب اعتمادها في الوقت المناسب وان تتمتع ببعض الاستمرارية وإلا فإن آثارها ستكون فقط عابرة وتقتصر على تأثير التقييم الذي يعدل برمجة الاستثمارات دون زيادة مستواها العام.

فبالنسبة للفرضية الأولى والتي تعتبر أن "الحوافز الجبائية في الجزائر تستهدف نوع من المشاريع الاستثمارية بحسب الحاجة الاقتصادية للبلاد ما يجعلها مدروسة بصفة مضبوطة ودقيقة" فإننا ننفي صحتها فعلى ما يبدو أن قرار الحوافز الجبائية غير مبني على بحث وتحليل معمق بسبب إهمال أهمية الجانب الإحصائي، حيث أن العوامل التي تؤثر على نجاح سياسة الحوافز الجبائية وفعالية القرارات المتخذة غير محددة بشكل يسمح بالتنبؤ الصحيح لمصير هذه الإجراءات وفعاليتها. كما أن النخب الاقتصادية تؤثر على الحكومة في تصميم الحوافز الجبائية.

أما بالنسبة للفرضية الثانية والمتمثلة في أن "التحفيزات الجبائية المطروحة من قبل الدولة تتعلق بمجموعة محددة من مصادر التمويل الضريبي ما يجعلها سهلة وواضحة التطبيق." فهي صحيحة إذ تشمل

الحوافز على إعفاءات لأنواع محددة من الرسوم والضرائب حسب نوع القطاع أو النشاط ما يدفع بالمؤسسات والأفراد المستثمرين إلى الاستفادة من ذلك عن طريق الإنخراط في تلك المشاريع وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الحكومة.

من جهة أخرى، فعلى سبيل التوصية يمكن القول بأن العمل على إقناع تصميم سياسات وبرامج للحوافز الجبائية بشكل أفضل حول أهداف قائمة على الإنصاف وتوجيه الخيارات المالية يكون الدعامة الأساسية في اعتماد تلك التوجهات، كما أن تحميل المؤسسات المسؤولية عن أهداف محددة لكي تغير استثماراتها بشكل هادف يزيد من احتمالية أن ترفع تلك الحوافز من إنتاجية المؤسسات والتنمية الاقتصادية،

الحالية والمستقبلية، بعض التخفيضات في الميزانية يمكن أن يكون لها آثار اقتصادية طويلة الأجل.

- يجب أن تكون سلطة تقديم الحوافز الجبائية على المستوى الوطني من اختصاص وزير المالية حصرياً، هو في أفضل وضع لتقييم الأولويات المختلفة مع الأخذ في الاعتبار تكلفة الحوافز، عندما يُعهد بهذه السلطة إلى آخرين يمكن للمصالح الخاصة أن تكون لها الأسبقية بسهولة على المصلحة العامة.

- يجب أن تقع مسؤولية تنفيذ ورصد تطبيق التدابير الحافزة على عاتق إدارة الضرائب، حيث إنها السلطة الوحيدة التي تمتلك المهارات والخبرة المطلوبة لإنفاذ التشريع الضريبي، والتي تعتبر الحوافز جزءاً منها، تخضع العديد من الحوافز لشكل من أشكال الموافقة من قبل إدارة الضرائب، يتطلب تدقيق الحقائق أحياناً الحصول على معلومات أو شهادات من وزارات أخرى أو هيئات حكومية متخصصة، تتطلب قواعد الشفافية من إدارة الضرائب نشر القرارات والوثائق ذات الصلة.

- تهدف الحوافز إلى تحسين رفاهية المواطنين لكنها تستجيب لدوافع سياسية، تقدم حوافز الجبائية لإثبات حس المبادرة في مواجهة النتائج الاقتصادية السيئة أو لصالح منطقة معينة، خاصة وأن التكلفة المالية لهذه الحوافز يصعب قياسها بشكل عام وتتجسد فقط في شكل إيرادات مفقودة بمرور الوقت.

- تخلق الحوافز الجبائية مصالح راسخة بين الشركات وداخل الإدارة، مما يجعل إلغاؤها صعباً، حتى عندما تكون غير فعالة.

- إذا يجب إجراء بحث وتحليل معمق لتحديد الأسباب لعدم وجود أهمية إحصائية في حالة الجزائر، حيث أن العوامل التي تؤثر على العلاقة بين الحوافز الجبائية والإنتاجية تختلف باختلاف البلدان والسياقات.

- تستطيع النخب الاقتصادية أحياناً التأثير على الحكومة وتصميم الحوافز الجبائية والتلاعب بالرأي العام لخدمة أهدافها، قد يتحولون إلى مجموعات ضغط قوية يمكنها السيطرة على العملية السياسية لمقاومة التغيير.

6. خاتمة

يعتبر موضوع التحفيز الجبائية في الجزائر مهم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، ونحن في هذه الورقة البحثية تعرضنا إلى جانب من ذلك من خلال الإشكال المطروح والمتمثل في " الدور الذي لعبه التحفيز الجبائي في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2022؟ وقد توصلنا في معالجة هذا الإشكال إلى عدد من النتائج مهمة في هذا الشأن. فمن جهة يعتبر هذا الأسلوب منهج معتمد من قبل السلطات، يساهم في دفع التنمية المحلية بشكل غرا قابل للتقييم على المدى المتوسط أو القريب، فرغم الأثر ضعيف في الناتج الداخلي الخام من قبل هذه المشاريع و المقدرة بنسبة 1% في أحسن الظروف، إلا أن ذلك راجع إلى طبيعة الاستثمار في البنية التحتية والمنشآت القاعدية، فهي تعد من النفقات العمومية الإنتاجية التي لا

المصادر والمراجع

- 1- المادة 04 من القانون رقم 22-18. (بلا تاريخ).
- 2- المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023). قانون المالية.
- 3- المادة 21 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار. (10، 10، 1993). المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 (العدد 64).
- 4- بعلي محمد الصغير، يسري أبو العلا. (بلا تاريخ). المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة). الجزائر: دار العلوم.
- 5- حامد عبد المجيد دراز. (بلا تاريخ). السياسات المالية.
- 6- حسين نواره. (2013). الحماية القانونية للملكية المستثمر الأجنبي في الجزائر. رسالة دكتوراه في القانون. كلية الحقوق، تيزي وزو: جامعة مولود معمري.
- 7- رمضان صديق محمد. (1998). الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الإستثمار. القاهرة: دار النهضة العربية.
- 8- سعيد عبد العزيز عثمان. (2003). النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 9- طالبي محمد. (2009). أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، العدد 06. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.
- 10- عبد الحميد شنتوفي. (2017). المعاملة الإدارية والضريبية للإستثمارات في الجزائر. رسالة دكتوراه في القانون. كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري.
- 11- عبد القادر بريش. (1999). دراسة أثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 12- عبد المجيد قدي. (2001). السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة. 03. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- 13- عبد المجيد قدي. (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية (المجلد الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 14- عفيف عبد المجيد، عوينان عبد القادر. (2020). فعالية الحوافز الضريبية في تطوير الاستثمار حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2018. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20 (العدد 2)، 525.
- 15- عيوط محندو علي. (2006). الحماية القانونية للإستثمارات الأجنبية في الجزائر. رسالة دكتوراه في القانون. كلية الحقوق: جامعة مولود معمري تيزي وزو.
- 16- كردودي سهام، موسي سهام. (2020، ص 30). الإنفاق الجبائي وعلاقته بمشاريع دعم الدولة لتطوير الاستثمار في الجزائر. مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 4 (العدد 2).
- 17- لعلا رمضان. (2002). أثر التحضيرات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية. مذكرة ماجستير، ص 41. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 18- محمد بوتين. (2003). المحاسبة العامة للمؤسسة (المجلد الطبعة الرابعة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 19- معيفي عزيز. (2015). الوسائل القانونية لتفعيل الاستثمار في الجزائر. رسالة دكتوراه في القانون. (جامعة مولود معمري، المحرر) كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو.
- 20- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2004). الحوافز. جنيف: الأمم المتحدة.
- 21- ناصر مراد. (2003). فعاليات النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة.

ومن المتوقع أن تساعد نتائج هذا البحث في توجيه السياسة الضريبية في الجزائر وتعزيز البيئة الاقتصادية للمؤسسات، ما يؤدي إلى زيادة الانتاجية، الاستثمار، الابتكار، تعزيز النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة، وذلك باستخدامها كجزء من استراتيجية جيدة التصميم والتنفيذ ومستندة إلى القانون.

من الضروري أن يكون النظام الضريبي قابلا للتنبؤ، فعالا ومستقرا، كما أن الحوافز الجبائية لا يمكن أن تعوض عن هيكل ضريبي ضعيف أو مناخ استثماري غير مواتي، مثل العوائق الإدارية الكبيرة أو القيود المفروضة على المنافسة أو عدم وجود نظام قانوني مستقل أو فشل في حماية حقوق الملكية.

تضارب المصالح

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: هيكل الحوافز الجبائية خلال الفترة 2000-2021، وكذا تطورها حسب نوعها من خلال مختلف الهيئات المسيرة لها (الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري)

INFOGIDOFSTAT

EVOLUTION DES COÛTS DES EXONERATIONS FISCALES

2000/2021

ANCI / ANSEJ (ANADE) / CNAC / ANJEM

En Millions de DA

ANNEE	Nbr de prjs	TVA/F	IBS	JRG	IFU	TAP	TF	ERGS	TOTAL
2000	32 137	22 312	3 661		1 029	5 437	18	11	32 457
2001	29 375	29 283	7 237		2 365	6 349	29	17	45 980
2002	32 348	22 094	4 090		803	6 965	11	5	33 679
2003	33 881	38 606	5 923		1 786	21 920	8	3	69 246
2004	29 493	34 838	3 434		403	4 754	11	4	43 434
2005	29 947	32 523	12 158		193	4 826	9	8	49 717
2006	27 779	36 980	5 117		43	2 846	6	1	44 173
2007	29 606	33 255	1 880		0	4 421	8	1	39 665
2008	35 283	72 992	6 705		0	3 978	2	12	83 669
2009	52 595	65 319	842		0	1 158	37	0	67 356
2010	63 790	78 942	13 381	0	0	1 345	2	1	93 671
2011	104 640	80 881	3 623	0	0	4 169	2	0	89 665
2012	150 648	135 368	1 873	0	0	2 890	1	6	140 078
2013	136 193	88 968	2 971	0	0	2 864	5	1	93 849
2014	187 091	96 939	6 741	0	0	3 721	0	1	105 972
2015	0	97 787	6 090	0	0	3 669	3	2	107 551
2016		65 919	4 186	0	0	3 437	29	0	72 670
2017		76 119	13 053	349	16	7 788	29	4	97 249
2018		83 884	3 942	122	29	2 404	2	10	89 213
2019		69 179	29 882	1 939	22	14 418	2	15	106 906
2020		49 997	24 658	179	44	26 316	1	39	111 909
2021		25 252	22 057,1	139	87	23 407	1	1,6	79 843,1

Evasion," in Taxpayer Compliance: Social Science Perspectives. (John T. Scholz ed. By Jeffrey A. Roth، المحرر) University of Pennsylvania Press، Philadelphia.

23- K.C Engone. (2019, p19.). Les mécanismes d'incitations fiscales à l'investissement des entreprises étrangères en France et au Gabon. Univesité de limoges, Francais.

24- Luiz Villela, A. L. (April 2010). Tax Expenditure Budgets: Concepts and Challenges for Implementation. Washington, Inter-American Development Bank (IDB): Working Paper.

25-OECD. (2021). Perspectives des politiques d'investissement au Moyen Orient et en Afrique du Nord. Consulté le 10 02, 2010

26- OEDC. (2013). Principles to enhance the transparency and governance of tax incentives for investment in developing countries. Paris: Organisation for Economic Development and Cooperation.

27- SWIFT, Z. L. (2004). Tax Expenditures: General Concept, Measurement, and Overview of Country Practices. (W. Bank, Éd.) Washington, DC: In: BRIXI, H. P.

28- Victor, T. (1998). Tax Law Design and Drafting, (Vol. volume 2). (I. T. David Holland and Richard J. Vann, Éd.) International Monetary Fund.

- كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

بن سونة عبد الرحمان وآخرون (2024)، دراسة تحليلية
للتحفيزات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021،
مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،
المجلد 16، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،
الجزائر، ص:ص: 279-291